

محسن خان و عباس ميراخور

" الإدارة النقدية في اقتصاد إسلامي "

جدة : مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي

المجلد ١٤ ، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م) ص ص ٣-٢٦

تعليق : أمير كيا

رئيس قسم الاقتصاد

جامعة كارليتون - أوتاوا - أونتاريو - كندا

قدم الباحثان عرضاً رائعاً لوجهات النظر السائدة حول النظام المالي الذي يمكن أن يتوافق مع مبادئ الإسلام. وقد أحسنا تعريف وشرح جميع الأفكار بشكل جيد إلا أن هناك بعض النقاط التي يجدر الإشارة إليها :

? بدأ المقال بحقيقة أن القرآن والسنة ، وهما المصدران الأساسيان للإسلام ، لم يقدمتا أية توجيهات مباشرة أو تفصيلية عن كيفية إدارة الكتلة النقدية ، وكلا المصدرين يحرم الربا صراحة . وفي الواقع وكما جاء بالمقال (ص ٤) " لقد جعل تحريم الربا إدارة النقود في الإسلام تختلف بطريقة أساسية وهامة عنها في النظام الرأسمالي المؤلف " .

لقد كان من الأجدى في هذا الخصوص أن يضيف الباحثان أن الاقتصاد الإسلامي ليس إلا مدرسة فكرية ، وبالتالي فإنه لا يقدم لنا نظرية محددة في إدارة النقود أو في الاستهلاك ... إلخ . إنه فقط يحرم الربا ويبيّن ما يحل لنا إنتاجه أو استهلاكه وما يحرم علينا إنتاجه أو استهلاكه وما إلى ذلك، لكنه لا يرشدنا إلى كيفية إدارة الكتلة النقدية أو يمدنا بأي نظريات في الإنتاج أو في الاستهلاك .

؟ أشار الباحثان إلى أن المفكرين المسلمين الأوائل قد حددوا ثلاث وظائف للنقود: وسيط للتبادل ، ومعيار للقيمة ، ووحدة للمحاسبة. لكنهم استبعدوا أن تقوم النقود بوظيفة مستودع للقيمة . وفي رأبي أن الوظيفة التي تم تجاهلها حقيقة هي أن النقود تعمل كوسيلة لتسوية المدفوعات الآجلة . ذلك أن بالإمكان وبكل سهولة قياس قيمة أي دين في المستقبل بواسطة النقود. نحن نعلم أن غياب العوائد الربوية (الفوائد) يتسبب في جعل القيمة النقدية الحالية لأي دين مساوية لقيمته النقدية المستقبلية ، ولكن ليس بالضرورة أن ينطبق ذلك على القيمة الحقيقية للدين. في عالم الواقع، يؤدي وجود التضخم إلى تناقص القيمة الحقيقية للدين مع ارتفاع مستوى الأسعار. وهنا تلعب النقود دورها في قياس قيمة الدين تحت الظروف المختلفة للتضخم . وبالإضافة إلى ذلك ، فالنقود كغيرها من السلع يمكن أن تستخدم كمستودع للقيمة ، لكنها وعلى عكس السلع الأخرى تتمتع بالسيولة التامة. ليس هناك من سبب في اعتقادي لتجاهل هذه الوظيفة من وظائف النقود في اقتصاد إسلامي يعتبر اكتناز النقود فيه حرام . فالقدرة على اختزان القيمة هي سمة من السمات التي تتمتع بها النقود في ظل أي نظام اقتصادي . غير أن استخدام النقود لهذا الغرض أمر مكروه في الإسلام .

؟ أشار الباحثان عند تناول النظام المصرفي في الإسلام إلى أن الحاجة للوسطاء الماليين في النظام الإسلامي تنشأ عن ذات الأسباب المعروفة في ظل النظام الربوي . إن الدور الأساسي للوسطاء الماليين بصفة عامة هو " استغلال الاختلالات أو التشوهات في الأسواق المالية " . غير أن التعريف الذي قدمه المقال للاختلال أو التشوهات يضم مختلف سمات الوساطات المالية وغياب كمال السوق. هذا التعريف يثير بعض الغموض أو اللبس حيث يوصف السوق بالاختلال أو التشوه إذا اختلفت العوائد الربوية (أسعار الفائدة) لكل من المقرض والمقترض أو اختلفت أسعار البيع عن أسعار الشراء ، بينما يوصف السوق بعدم الكمال إذا كان العرض المتاح من أصول استثمارية ذات سمات محددة غير كاف لمقابلة الطلب عليها . فإذا كان السوق غير كامل أمكن للوسطاء الماليين أن يحققوا بعض المكاسب باستغلال الفرص السانحة عن طريق تقديم الأصول المالية التي تليبي حاجات المستثمرين غير المشبعة سواء كانت هذه الرغبات متعلقة بحجم القروض أو آجالها أو درجة الوقاية أو سمات الاستدعاء أو التدفق النقدي ... إلخ . ولا مجال هنا للتحدث عن الاختلالات أو التشوهات في نظام مصرفي إسلامي حيث تنعدم تماماً العوائد الربوية على القروض.

في النظام المصرفي الربوي المؤلف من المصارف إيراداتها عن طريق استغلالها للاختلالات السوقية بالإضافة لما تفرضه من رسوم وعمولات ، أما في النظام المصرفي الإسلامي فإن الرسوم والعمولات (المصاريف الإدارية) هي مصدر الإيرادات . ويعد وجود الوسطاء الماليين أمر ضروري لتحقيق كفاءة السوق في النظام المصرفي الإسلامي ليس بسبب الاختلالات السوقية كما ادعى الباحثان وإنما بسبب انعدام كمال السوق وقابلية الأصول المالية للتحويل فيما بينها بتغيير طبيعتها أو خصائصها الأساسية .

? في الجزء الرابع من المقال ، أتفق تماماً مع الباحثين فيما ذهبوا إليه من أن تحريم الربا قد أتاح وبطريقة طبيعية الفرصة للتكامل بين الأسواق المالية ، لكنهم وبحسب فهمي لم يقدموا إيضاحاً لكيفية إمكان حدوث ذلك . ففي اعتقادي أن كفاءة السوق كفيلة بأن تجعل نشاطات البيع والشراء قادرة على إحداث التكامل بين الأسواق سواء في وجود أو في غياب العوائد الربوية (الفوائد) .

? وأخيراً ، لم يتناول الباحثان استخدام السياسة النقدية في النظام الإسلامي سواء في وجود المعدلات المرتفعة للتضخم أو في اقتصاد مفتوح . وقد كان من المفيد أن يوضح المقال كيفية استخدام السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي تحت ظروف التضخم المرتفع وبدرجة أكثر أهمية عندما يكون الاقتصاد مفتوحاً ويتمتع فيه رأس المال بدرجة عالية من حرية التنقل .

Mohsin Khan and Abbas Mirakhor

“Monetary Management in an Islamic Economy”

King Abdulaziz University Journal – Islamic Economics

Vol 14 , 1423H./220 , pp 3-26

Comment by Amir Kia

Economics Department , Carleton University ,
Ottawa , Ontario , Canada

ABSTRACT. Although the article by Mohsin Khan and Abbas Mirakhor presents a magnificent overview of the prevalent opinions on the financial system which is compatible with Islamic teachings , the article lacks in terms of conceptual and methodological grounds, pertaining mainly to how Islam looks to the role of money in the economy and how it is manipulated to achieve the goals of an Islamic economy. The authors also did not deal with the issue of how monetary policy is conducted in an Islamic economy characterized by high rates of inflation or within an open economy with high levels of capital mobility .